



International Journal of Advanced Academic Studies

E-ISSN: 2706-8927

P-ISSN: 2706-8919

www.allstudyjournal.com

IJAS 2020; 2(3): 29-35

Received: 07-04-2020

Accepted: 10-05-2020

القياس النحو

الدكتور عبدالحي مقيم

الدكتور عبدالحي مقيم
الأستاذ المشارك قسم اللغة العربية
كلية اللغات والأدب جامعة ننجر هار
جلال آباد - أفغانستان

ملخص البحث

القياس عملية ذهنية فطرية، يقوم بها الإنسان ليتمكن من التعبير عن أغراضه وأحاسيسه و ما تصالح في ضميره من معان، و لما كانت تلك الأغراض و المعاني تتتطور و تتجدد بالاستمرار مع مرور الزمان إلى درجة يعصب معها الحصر، عجز السماع أو النقل عن الماضيين عن اكتساب اللغة و الإحاطة بها، فاضطرر الإنسان إلى أن يشارك معه عقله في عملية كسب اللغة عن طريق بناء ما لم يدركه بواسطة السمع، فكان القياس بذلك ضروريًا في حياة اللغة و نمائها و بقائهما صامدة في ثلبة حاجة الإنسان.

هذا البحث محاولة لدراسة ظاهرة القياس النحو في ضوء النظام اللغوي الاستعمالي للعربية، الذي ينأى عن النظام العقلي المنطقي التجريدي، وقد درس النحو القياس في ضوء النظام العقلي لذلك أهدأ مود لغوية و أضفت أخرى خارجة عن النظام اللغوي الاستعمالي للعربية في ضمن مباحث القياس النحو و تناول النحو النظام اللغوي للعربية بضمن مباحث القياس النحو و توسعوا فيه بمنهج عقلي و لاسيما لدى المتأخررين، على الرغم من الفارق الكبير بينهما، فالنظام اللغوي للعربية أكثر دقة و أقرب إلى واقع اللغة العربية ، و القياس النحو يهدى مود لغوية كبيرة، و يضفي أخرى خارجة عن النظام اللغوي والاستعمالي.

القياس جزء من نظام العربية إلا أن النحو جعلوا نظام اللغة العربية قسما من أقسام القياس النحو، و مصطلح القياس عام، تشتراك فيه علوم مختلفة، حيث تتغير مفاهيمه تبعاً للمادة العلمية التي يتتالها، و الغاية منها، فالقول يستخدمه لاستبatement الحكم الشرعي و إصدار الفتيا، و كذلك الفلسفة و المنطق لانضباط المادة- العلمية على وفق نظام عقلي محكم. لذلك نجد له أكثر من فهم في مصادر أصول النحو تبعاً للمنهج و الهدف، و الأهم من ذلك أن اللغة العربية لا تخضع له خصوصاً مطراً، من هنا ظهرت إشكالات لدى النحو اضطروا إلى تأويلها أو الانقسام حولها أو الانقسام حولها أو الانقسام حولها، لأنهم بنوه على المنطق العقلي، و اللغة العربية لها منطقها و نظامها الخاص بها.

و القياس عبارة عن استبatement مجهول من معلوم سواء في اللغة أو غيرها، لذا عرفه اللغويون و النحو بأنه حمل غير المتقول على المتقول إذا كان في معناه و القياس النحو هو النحو، و هذا النحو هو قياس الأحكام، و هو من أهم أسس النحو و له أنواع ثلاثة و ذلك إما أن تراعي فيه العلة أو لا، تراعي: و هذا هو قياس العلة، تراعي العلة و تكون مناسبة كقياس رفع تائب الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما و هو مناسبة لإجراء القياس لإسناد النائب و الفاعل للفعل.

الكلمات المفتاحية المستعملة في هذا البحث هي:

النحو، المدرسة، البصرة، الكوفة، القياس، مقياس، مقياس عليه، الأصل، الفرع، المسائل النحوية، قياس العلة، قياس الشبه، قياس الطرد ، أركان القياس، تأثر القياس في النحو، العلوم العقلية و النقلية ، مراحل القياس.

تقديم

إن جمع المادة اللغوية عند الرعيل الأول من اللغويين الذين اهتموا و اتجهوا إلى جمع المادة اللغوية تم قبل كل شيء عن طريق السماع و مشافهة قبائل عربية مختلفة التي كانت تستوطن في آرجاء الجزيرة العربية المختلفة و لذا نستطيع القول بأن للسماع دور فعال و هام في جمع المادة اللغوية و هو الذي أمد النحو من أصحاب القياس بالمادة اللغوية التي هي الأصل فيه.

إذن فإن السِّماع كان سبلاً لمعرفة اللغة و أصلاً من أصولها، ثم أدرك القدامي ضرورة تنظيم المادة اللغوية التي انتهوا إليها و الوصول إلى ضوابط تجمع الظواهر اللغوية تحت كليات عامة، و وجدوا في الجمع بين الأشباه و النظائر و قياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استبatement القواعد اللغوية و النحوية، فاتخذوا من هذه النصوص عنصراً أساسياً من أسس القياس.

اشترك البصريون و الكوفيون معاً في السماع من قبائل كانت في منأى عن التأثير بلغات الأمم المجاورة ، و تلك هي أسد ، و تميم و طبي ، و قيس ، و هذيل ، و كنانة ، كما اشتركوا في السماع من قبائل و بطون - تؤول إلى هذه القبائل الكبرى، كسليم و عقيل و غني و كباهلة و نمير ، و قد وجدنا من خلال البحث و الدراسة أنهم اشتركوا و عقيل و غني و باهلة و نمير ، و قد وجدنا من أنهم اقتصروا على الأخذ عنها ، و من ذلك ربعة و بعض قبائل اليمن.

Corresponding Author:

الدكتور عبدالحي مقيم
الأستاذ المشارك قسم اللغة العربية
كلية اللغات والأدب جامعة ننجر هار
جلال آباد - أفغانستان

و لكن البصرین تحفظوا فيما وراء ذلك خلافاً للكوفين الذين توسعوا في السماع من قبائل و بطنون أخرى مثل بنى حنيفة ، و كلب ، و الحطممية ، و القبائل التي كانت تنزل في حوران و حضرموت

و كان البصريون يتحرون الدقة في السماع من البدو الذين لم يمتزجو بالحضر خلافا للكوفيين الذين كانوا لا يبدون مثل هذا التحفظ مما جلّعهم محل نقد عند البصريين في كثير من الأحوال. و كان النفل في مجال القراءات يمثل مظهاً من مظاهر السماع في اللغة عند علماء كل من المدرستين. ولكن الكوفيين لم يعرفوا السماع في ميدان اللغة و النحو إلا في فترة متأخرة عن البصريين بحكم سبق البصريين في الأخذ بالدراسة اللغوية.

و قد بكر البصريون في الأخذ بالقياس ، فكان لهم السبق حيث
نشأ النحو نفسه على أيديهم فسبقوا الكوفيين في الأخذ به
و نشأ القياس عندهم أول ما نشأ في صورة عملية خالصة ، و
هناك روایات تتنسب القياس بهذا المعنى إلى أبي الأسود و بعض
تلاميذه كيجي بن يعمر.

فكان بديلاً لقياس شكله العلمي على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وقد سبقت الروايات التي تسبّب إليه ذلك ، إلى جانب أن له بعض أمثلة فيه.

ثم تطور بعد هذا طبقاً لما هو وارد في ثانياً البحث فنجد صوراً لهذا التدرج عند من جاءوا بعده مثل عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء . فقد تطور القياس على أساس التشابه كما و كيما في هذه المرحلة .

و هكذا لم يظهر القياس الكوفي فيوضوح إلا بدءاً من الكسائي الذي إن لم تصلنا أغلب كتبه فقد أسعف أصحاب المراجع المختلفة بأقىسة كثيرة يمكن في ضوئها الحكم على القياس عند الكسائي بخاصة ثم عند غيره من الكوفيين بعمادة.

و إذا كان قد وجدنا القياس ولدينا يخطو عند البصريين ون IDEA حتى بلغ أشدّه ، فإننا نجده عند الكوفيين على عكس ذلك فيما يبدو فيه قد تأخر ظهوره عندهم حتى وصل إلى وضعه العلمي عند البصريين ،

و على الرغم من تعدد صور التوسيع في القياس عند الأخفش الأوسط فإنه لا يهمل السماع ، فيستدل بالسماع و القياس معا ، و المازني هو أيضا يعتمد بالسماع فيمنع القياس على غير مسموع أما الكوفيون فنجد عندهم ما يسمى أحيانا بالقياس الافتراضي أو النظري ، والفراء يقياس مع وجود السماع.

القياس النحوى

القياس في اللغة والاصطلاح

القياس لغةً هو : تقدير الشئ بالشئ (i) فيقال قاس الشئ يقيسه قياساً و قياساً أى قدره ، والمقياس : المقدار ii .
أركان القياس

للقیاس - كما يتضح من تعريفه - أربعة أركان ، هي : أ - اصل : وهو المقیس عليه بب - فرع : وهو المقیس، ج - الحكم ، د - جامع : وهو الشبه أو العلة التي تتحقق في المقیس و المقیس عليه

و قد قسم ابن جني نصوص اللغة باعتبارها مقيساً عليها أقساماً تلخيصاً، فيما يلي :

١ - مطرد في القياس والاستعمال مثل: قام زيد ، ورأيت
عمرا ، و مروت بسعيد ٢ - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس
مثل تصحيح: استصوب و استحوذ و استنوق ، يقال: استصبيب

٣ - شاذ في القياس و الاستعمال جميعاً مثل تتميم (مفعول) فيما عينه واو، مثل : ثوب مصوون ، و فرس مقود ...
و يرتبط بركتي القياس (المقيس و المقيس عليه) تقسيمه أربعة
أقسام . ١ - حمل فرع على أصل ، مثل : إعلال الجمع حملاً على
المفرد كقيمة و قيم ، و ديمة و ديم ٢ حمل أصل على فرع و له
أمثاله منها . إعلال المصدر حملاً على إعلال فعله مثل قام قياماً . ٣ -
حمل نظير على نظير ، و يكون النظيرأ - في اللفظ ، مثل :
بناء (حاشا) الاسمية لتشبهها بـ (حاشا) الحرافية . ٤ - حمل
ضد على ضد ، مثل : النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (إن)
بجامع النفي حيث نجد (لم) لففي الماضي و (إن) لففي
المستقبل . ٥ -

و قسم ابن الأنباري القياس باعتبار الجامع ثلاثة أقسام هي كما يلى^٧:

أولها: قياس العلة و ثانيتها: قياس الشبه و ثالثها: قياس الطرد و قسم بعض الباحثين المحدثين القياس أقساماً ما تؤول إلى الأقسام السابقة، وهي كما يأتي.

أولها : قياس الحكم على الحكم لعلة جامعة أو لشبه بين الطرفين ، و هذا النوع اتجه النحاة إلى الأخذ به منذ زمن أبي إسحاق الحضرمي ثانية : يتضح في قول بعضهم - عند حديثه عن قياس الكوفيين - إنهم «يبنون على القياس النظري . ثالثها : يظهر في أن القياس النظري هو الذي لا يعتمد على أي شاهد من كلام العرب ^{٧٦} .

تأثير القياس في النحو بالعلوم النقلية والعقلية :

كان للقياس في النحو وثيقة بالقياس في بعض العلوم النقلية، و العقلية ، كالفلسفة و المنطق تتضح في الصورة الفكرية العامة في كل منها و ذلك بوضع القوانيين التي تلزم ما يندرج تحتها .

و القیاس الذي يراعی فيه التشابه بين طرفی القياس في مجال الفقه قد عرف منذ صدر الإسلام ، فقد روى أن عمر بن الخطاب - رضی الله عنه - كتب إلى قاضيه بالبصرة أبي موسى الأشعري : الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة . اعرف الأشباه و قس الأمور عند ذلك .

وقد تأثر الخليل بالقياس الذي وسعه أبو حنيفة ، و يظهر هذا التأثر فيما جاء في كتاب (العين) من أمثله تدل على ذلك . إلى جانب ما يصرح به تصریحا في كتابه (ذاك) من أنه يقيس على مذهب أبو حنيفة .

و تکثر الأقیسة و العلل و الفروض في كتاب سیبویه مما يدل على أنه تأثر بالفقه ، فقد عاصر أصحاب أبي حنیفة مثل أبي يوسف و محمد بن الحسن الشیعی (ت ۱۸۹ هـ). اللذین کانا یمعنیان فی الجدل و یتسبیثان بالقياس .

و نجد أثر الفقه في القياس النحوي واضحًا عند ابن جنی الذي يعد شديد التمسك بأصول الفقه ، و القياس على أصول أثمنته .

وَاسْتَرْ سِيَّلْبَ (سَعْمَدْ) هِيَ سِيَّلْ بَرْ إِمْبَرِي
بِالْفَقْهِ فِي مَجَالِ الْقِيَاسِ الْنَّحْوِيِّ .
وَمِنَ الصُّورِ الَّتِي يَظْهُرُ فِيهَا أثْرُ الْفَقْهِ وَاضْحَى (أَقْسَامُ الْقِيَاسِ)

أ – تقسيمه إلى أولى ، و مساو ، و أدون ب) تقسيمه إلى قياس شبه ، و قياس اطراد .

و هذا التقسيم عائد إلى طريق إثبات العلة المستبطة في القياس فإن كان طريقها الشبه فهو قياس شبه ، وإن كان طريقها الطرد والعكس فهو قياس الاطراد .

فهناك من يرى وجود هذا التأثر منذ المراحل الأولى لقياس و يقول بعضهم عند حديثه عن منطق أرسطو : لا نعجب حين نرى للغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الأرسطاطاليسي

القياس عند البصريين

مراحل القياس عند البصريين

عرفنا أن لقياس صلة و ثيقة بالنحو ، و لما كان للبصريين السبق في مجال النحو ، نجدهم أول من عرروا الأخذ بمبدأ القياس ، و لهذا قيل إن القياس ظهر منذ عهود النحو الأولى^{vii}.

المرحلة الأولى

و من الأخبار التي تشير إلى المرحلة الأولى من مراحل القياس عندهم ما يذكره ابن سلام (ت 232 هـ) من أن أبي الأسود (كان أول من أسس العربية، و فتح بابها، و أنهج سبيلها، و وضع قياسها))

و من الأمثلة التي تتخذ (مساراً قياسياً في بناء اللغة العام عند بعض تلاميذ أبي الأسود كتلك الكلمات التي تلتزم في بعض التراكيب حركة خاصة، مثل (قبل و بعد) و أمثلهما من الغايات، فشلوا بحكمهما كل ما يمت لها (بسبب) قرأ يحيى بن يعمر و غيره، قوله تعالى (إن كان قميصه قد من قبل فصدقتوه و هو من الكاذبين و إن كان قميصه قد من دبر فكذبتوه و هو من الصادقين)^{viii}

يقول ابن جني عن (قبل و دبر): ينبغي أن يكونا غایتين كقول الله سبحانه و تعالى (الله الأمر من قبل و من بعد) فبني هنا كما بني هناك على الضم.

ولكن مفهوم القياس بمعناه الاصطلاحي يظل في هذه الفترة غير واضح.

المرحلة الثانية

يتضح أن ما نسب إلى بعض تلاميذ أبي الأسود من أنهم بعروا القياس و بسطوه كان إشارة إلى بدايته عندهم و إيداعها بهذه التوسيع فيه، و بدء الاهتداء إلى مدل القياس عند من جاء بعدهم كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فقد عرف عنه قوله (إنما نفتي فيما استتر علينا من معاني الشعر و أشكال من غريبه و إعرابه بفتوى.. اجتهدنا فيها آرائنا)

المرحلة الثالثة

من علماء هذه المرحلة من سلك طريق القياس و تقدم به خطوة مثل :

عيسى بن عمر ، و أبي عمرو بن العلاء ، و إذا كان عيسى بن عمر موصوفاً بتجريد القياس^{ix} دون أبي عمرو ، فإنه ليس معنى هذا أن أبي عمرو بعيد عن هذا الميدان ، فقد حكى الأصممي قوله: سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابي؟ قال : نعم ، ليس بصحيفة .^x .
فيستفاد من تعقيب ابن جني نسبة القياس إلى أبي عمرو ، و إن كان ذلك عنده فيما يروى الرواية دون ما هو عليه عند عيسى بن عمر.

المرحلة الرابعة من مراحل القياس

لعل أبرز من يمثل هذه المرحلة يونس بن حبيب (ت 182 هـ) و قد خطا القياس فيها خطوة مهتمة بمرحلة الخليل و سيبويه .^{xii}

المرحلة الخامسة

تمثل هذه المرحلة أكثر ما تتمثل في الخليل بن أحمد و سيبويه ،

و إذا كانت ما ذكرته الروايات من أن أبي عمرو بن العلاء ، و عيسى بن عمر كانوا يقيسان الأعم الأغلب و يعدان ما خالف ذلك لغات ، فإن هذا أيضاً هو مسلك علماء هذه المرحلة ، فلا ينسب إليهم ذلك عن طريق الروايات فحسب ، بل نجده واضحاً في تطبيقاتهم العملية ، فكثيراً ما كانوا يقيسون على المطرد من كلام العرب^{xiii} إلى جانب التنبية على ما خالف الشائع منه .

1- الخليل بن احمد الفراهيدي، من أمثلة القياس عنده أنه جعل (أى) في غير الشرط والاستفهام بمعنى (الذى) (القياس على (من) في كونها غير الشرط والاستفهام بمعنى (الذى) ما ذكره المازني من أن الخليل و سيبويه كانوا يقولان : ما^{xiv} قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

و الخليل مع أنه يتسع في القياس على ما وافق سمت اللغة ، فهو لا يبيح القياس على كل ما سمع ، يدل على ذلك ما رواه عنه الأصممي من أنه قال : جاءنا رجل فأنسدنا:

ترافع العز بنا فارفعنا

فقلنا: هذا لا يكون، فقال (أى الرجل): كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعس العز بنا فاقعنسا

و لا يجوز لي؟^{xv}

فتعليق الخليل بقوله : هذا لا يكون ، يفيد أنه يمنع القياس في مثل ذلك ، حتى إننا نجد ابن قتيبة يستشهد بقوله على أنه ليس لمتأخر الشعراء أن يقيس على اشتراق سابقيه^{xvi}.

و عقب ابن جني على كلام الخليل السابق فقال : هذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية^{xvii}.

سيبوبيه

يستخدم سيبويه لفظ (القياس) في معانٍ مختلفة .

فمن ذلك استخدامه إياه في معنى صحيح أو أرجح أو سائد ، كأن يقول : و هو الوجه و القياس^{xviii} ، و هو القياس الجاري،^{xix} و هو القياس و الصواب^{xx}.

و نجد أحياناً يستخدم كلمة قياس مصاحبة لكلمة الأصل و كأنه يعطيها هذا المعنى فيقول : الأصل و القياس كذا^{xxi} و استخدمها في الترجيح ، و من ذلك قوله : قيل و بيع و خيف أقيس و أكثر و أعرف^{xxii}.

و منه أيضاً قوله عن الشاذ (ليس هذا في القياس)،^{xxiii} و من أمثلة القياس عنده القياس على الكثير ، و يظهر في قوله : «اعلم أن (فعل) جائزة من كل ما كان على بناء (فعل) أو (فعل) أو (فعل) ، و لا يجوز من أ فعلت ، لأننا لم نسمعه من بنات الأربعه^{xxiv} .

فسيبوبيه هنا يقيس على الكثير المطرد ، و يقف عند السماع إذا قل و رد الصيغة المسموعة في حين نجد بعض من جاء بعده كالأخفون يقيس على هذا القليل^{xxv}.

المرحلة السادسة

أبرز من يمثلها أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفون الأوسط (ت 2215 هـ) الذي كان يفه إلى القياس كثيراً و يأخذ به في الأساليب فيقيس بعضها على بعض ، و خرج من هذا بأراء كثيرة تجيز تراكيب و صيغ غير مسموعة .

و من صور القياس عنده أنه قاس و قواع الفعل الماضي حالاً من غير أن يقتربن بـ (قد) موافقاً بذلك الكوفيين ، و مخالفًا جمهور

البصريين الذين لا يجيزون و قوعه حالا إلا إذا اقتربن بها . يقول أبو حيان : أجاز الأخفش من البصريين و قوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد) ،

و من أمثلة القياس على القليل عنده ، ما يذكره ابن جني في النسبة إلى شنوة : شنئ ، كقوله : «فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوة - قال (أي الأخفش) : فإنه جميع ما جاء .

المرحلة السابعة

و أبرز من يمثلها أبو عثمان المازني (ت ٢٢٥ هـ) الذي يلى طبقة الأخفش ، و هو يقيس على الكثير المسموع و قد يمنع القياس على القليل منه ، من ذلك :

حين يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق مثل : مهدد ، و قردد و سؤدد ، عنده..... يقيس على ما اطرد منه في كلام العرب ، فلما كان باب (مهدد و جلب) في الإلحاق مطردا قاس عليه ما لم يسمع ، و منع من القياس على باب (كوثر و جهور) لأن الإلحاق فيه غير مطرد ، و لهذا أشار ابن جني عند توضيح قياس المازني - إلى أنه لا يجوز القياس على (جهور و كوثر) ، لأن هذا الإلحاق لم يطرد اطراد الأول فلا تفسه .

المرحلة الثامنة

القياس عند المبرد

خير من يمثل هذه المرحلة من مراحل القياس عند البصريين هو المبرد (ت ٢٨٥ هـ) الذي احتمل كثيرا إليه ، و كان مثالاً للتبرير فيه ، فإليه أفضت مقالات البصريين ، و هو الذي نقلها و قررها ، و أجرى الفرع و المقايس عليها .^{xxvi}

فهو يتجه الاتجاه البصري العام في عدم القياس على النادر والشاذ و يتمثل هذا في قوله ، السماع الصحيح و القياس المطرد لا تعرض عليه الرواية الشاذة .^{xxvii} و في قوله : القياس المطرد لا تعرض عليه الرواية الضعيفة .^{xxviii}

و فيما يسوق السيوطي من قوله (أي المبرد) : إذا جعلت النادر ، و الشاذ غرضاً و اعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك .^{xxix}

كذلك نجد يمنع القياس على النادر في السماع الشاذ في القياس، مثل جمع(شهبة) على (شهاوي)، فيقول : فقال قوم في جمع : شهاوي ، فهذا عندهم على قياس من قال في مطية : مطاوى ، و ليس القول عندي ما قالوا ، و لكنه جمع شهوى ، و هو مذهب أكثر النحوين .^{xxx}

و يفهم مما سبق أن المبرد يقيس على الكثير ، و أنه يتسع في القياس فيقيس على ما قصره سيبويه و الجمهور على السماع (٢) .

القياس عند الكوفيين

لم يكن الأخذ بالقياس مقصورا على نحاة البصرة و حدهم ، بل نجد العمل به أصلاً من أصول اللغة و النحو عند أئمة الكوفيين - أيضاً - من اللغويين والنحاة .

المرحلة الأولى

يعد الكسائي من أبرز من يمثلون هذه المرحلة من مراحل القياس عند الكوفيين . فقد اهتم بالقياس اهتماماً كبيراً حتى إنهم ينسبون إليه ما يفيد أن النحو قياس ، و ذلك في هذا البيت المشهور .

إنما النحو قياس يتبع^{xxxi} ..

الاتجاه العام عنده قياسه على القليل النادر ، و من أمثلته :

أنه إذا كانت ألف المقصور ثلاثة بدلاً من واو مثل (عصا) قلبت واوا ، فنقول (عصوان) ، وورد قلبها ياء في ندرة مثل (رضا) (رضيان) .

ولكن الكسائي قاس على ما سمع من هذا القليل المسموع ، وقد صرخ بذلك الأشموني فقال : جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء الثالث: رضيان ، وقاس عليه الكسائي ، فأجاز تثنية (رضا) و (علا) من ذوات الواو - المكسور الأول و المضمومة - بالياء .

و يفهم من النصوص السابقة أن الكسائي يقيس هنا على ما قل وروده ، خلافاً لسيبوه ، و قد تبعه الكوفيون في ذلك .

فالكسائي يخالف البصريين فيقيس على شاذ غير مقيس و يوافق الزجاج في ذلك .

المرحلة الثانية

يمثلها تلاميذ الكسائي كأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، و هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ) ، و على بن المبارك الأحمر (ت ١٩٤ هـ) .

١- الفراء : هو النموذج الأول لهذه المرحلة من مراحل القياس عند الكوفيين ، و هاك أمثلة من أقيسته :

أحياناً نجد يقيس على الكثير ، و يمنع القياس على القليل النادر لفاته و ندرته ، يقول : «يجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظر في أمرنا و مثل مالك ما بالك ، و ما شأتك ، و العمل في هذه الأحرف كثير ، و لا تقل : ما أمرك القائم ، و لا ما خطبك القائم قياساً عليهم ، لأنهن قد كثرن ، فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل ، ألا ترى أنهم قالوا : أيش عندك ؟ و لا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام .^{xxxii}

يقول في (معانى القرآن) بشأن قوله تعالى : (و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما) (و إنما قال (أيديهما) لأن كل شيء موجد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافا إلى اثنين فصاعداً جمع . فقيل : قد هشمت رؤوسهما ، و ملأت ظهورهما و بطونهما ضربا ، و مثله (إن توبا إلى الله فقد صفت قوبكما) .^{xxxiii}

و هو قياس على القليل النادر في كل حال . وفي جمع التكبير يقول الأشموني : اختلف في ثلاثة أنواع آخر ، أولها (فعلى) مصدرا ، نحو : رجعى ، و ثانية (فعله) فيما ثانية و او ساكنة نحو : جورة ، ففاسه الفراء في هذين التوينين ، فنقول في جمعهما : رُجع و جُوز ، كما قالوا في رؤيا و نوبة : رؤى و نوب ، و غيره يجعل رؤى و نوب مما يحفظ و لا يقاس عليه .^{xxxv}

و يقول السيوطي : قاسه الفراء في (فعلى) مصدرا نحو : الرؤيا و الرؤى و الرجعى و الرجع ، و في (فعله) بفتح الفاء ثانية و او ساكنة نحو : نوبة و نوب ، و غيره قصره على السماع .^{xxxvi}

و من انفراده بالقياس على القليل أيضاً ما نجد عند ابن مالك في قوله (قد تصح الواو و هي لام (فعول) جمعاً و لا يقاس عليه خلاف للفراء) .^{xxxvii}

و يقول ابن هشام : « جوز الفراء إضافة الوصف المحلى بـ إلى المعرف كلها كـ (الضارب زيد) و (الضارب هذا) .^{xxxviii} ويسوّق الأشموني أن الفراء أجاز « ذلك فيه مضافا إلى المعرف مطلقا .^{xxxix} و يعني بالإطلاق هنا أن يكون المضاف إليه علماً أو اسم إشارة أو ضميراً أو غيرها . و بورد السيوطي أنه (لا مستدل له في السماع) .^{xl}

و يذكر بعض المحدثين أن الفراء قد انفرد بهذا القياس .

فاس زيادة (كان) في آخر الكلام على زيادة (ظن) في آخره . يقول السيوطي : « جوز (أي الفراء) أيضاً زيايتها أخيراً ، نحو : زيد قائم كان ، قياساً على إلغاء ظن آخر ، ورد بعدم السماع ^{xlii} . إلى جانب هذه الأقىسة المتعددة الجوانب نجد عند الفراء عناء كبيرة بابراد لفظ القياس في أحكام النحو و مسائمه و توجيهه القاري إلى إجرائه فيما تشابه من هذه المسائل في شبابكتاه ، فنجد أحياناً يعطي قاعدة عامة تنتظم مسائل كثيرة متشابهة ثم يقول : و أجر الكلام على هذا ^{xliii} ، و يقياس على هذا ^{xliii} ، يقياس على هذا ما ورد ^{xliv} ، و الأمثلة على ذلك كثيرة ^{xlv} .

فعلى ضوء ما سبق نجد الفراء يتسع في القياس أكثر من الكسائي ؛ لأن فكره – فيما يبدو – أدق و أخصب ، و قد ألمع ابن النديم إلى أن الفراء كان يتصف في تأليفاته و مصنفاته أي يسلك في لفاظه مسلك الفلسفه ^{xvi} ، و لعل هذا ساعده على الاستبطاط والتحليل و التركيب و استخراج الأقىسة المختلفة .

و الفراء في قياسه على النظير حين يقيس الأمور المتقابرة بعضها على بعض ، نجد يخرج عن هذا الإطار أحياناً فيقيس الأمور المتبااعدة و يجعل بعضها نظيراً يقيس عليه . و هو في هذا الأخير أشد إيجالاً في القياس و توسعه في مجاله . و مع هذا فإن الفراء في تسممه في القياس على هذا النحو نجد في بعض الأحيان على الرغم من أنفراده به لا يخرج عن سمات اللغة

هذا عن الفراء ، ويليه في ذلك هشام الضرير و هك بعض أقىسته :

أجاز القياس على المسموع في ندرة . يقول الرضي : لا يقياس على قوله : فاه إلى في ، فلا يقال : ماشيته يده إلى يدي ، و نحوه خلافاً لهشام ^{xvii} .

و يسوق السيوطي أنه لا يقياس على هذا التركيب بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال كلنته وجهه إلى وجهي ، و لا عينه إلى عيني ، و أجاز هشام القياس عليه ، فأجاز ماشيته قدمه إلى قدمي ، و كافحه إلى وجهي ، و صارعه جبهته إلى جبهتي ، و جاورته بيته إلى بيتي ، و ناضلته قوسه إلى قوسي ، و نحو ذلك . ورد بأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، و معرفة موقع نكرة ... ، و بأقل من هذا الشذوذ يمنع القياس ^{xviii} . و قد سبقت الإشارة إلى أنه يقيس صوغ التعجب من الألوان على صوغه من العاهات و هذا قياس على النظير سبقه إليه شيخه الكسائي ^{xix} .

و هذا عند الأحمر قياس على النظير ، ولكن يضاف إلى ذلك أن هذا النظير قليل في السماع إذ يقتصر على حكاية للكسائي بشأن الفصل بالقسم بين الباء و مجرورها . فإلى كون المسموع من هذا هو في الباء وحدها نجده نادراً فيها .

هذا ، و لو كان أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) قياساً لا عبرناه ممثلاً لآخر مراحل القياس عند الكوفيين ، و لكن لم أجد له أمثلة للقياس كما وجدت لغيره ، و لعل هذا يتفق و ما قاله القدامي و المحدثون بشأن عزوفه عن القياس و إقباله على السماع و اهتمامه به .

يذكر بعض أصحاب الترجم و الطبقات أنه لم يكن مستخراجاً للقياس و لا طالباً له !

و المحدثون يكادون يطبقون على ذلك نقاً عن القدامي من ذكرنا ، فمن قائل أنه كان يجيد القياس ^{xx} ، و من قائل : إنه لم يكن معنياً بالقياس ، أو مستخراجاً للعلل ، فإذا سئل مسألة راح ببحث للجواب عنها فيما حفظه ^{xxi} . و هذا ما نجده عند بعض الباحثين الآخرين ^{xxii} .

فمدار الفصاحة عندة في الكلمة هو كثرة استعمال العرب لها .

و نجد مصداق اهتمامه بالسماع في قول ثعلب نفسه فيما ينقله الزبيدي : ما ندمت على شئ كدمى على ترك سماع الأبيات التي كان يرويها أبو مسحل عن علي بن المبارك الأحمر ^{xxiii} .

الخاتمة و النتائج

من خلال هذه الدراسة نتوصل إلى أن للقياس صلة وثيقة بالنحو ، و أن للبصريين كان السبق في مجال النحو ، لذا نجدهم أول من عرروا الأخذ بمبدأ القياس ، و لذا قيل إن القياس ظهر منذ عهود النحو الأولى .

فالقياس في عرف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالى الذي هو انتخاء كلام العرب و أما من قبيل القياس النحوى .

و فيما يلى نذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

١- إذا كان الكوفييون قد توسعوا في السماع من قبائل كثيرة ، فإن البصريين أنفسهم قد أخذوا بشكل من أشكال التوسع .

٢- الأراء النحوية للرعييل الأول من النحاة كانت تقوم على أساس النصوص المسموعة .

٣- المرحلة الأولى من مراحل القياس أخذت و ضعاً تتسم فيه بأن القياس فيها قياس لغوى بمعناه العلمى لا بالمعنى العلمى الذى عرف فيما بعد .

٤- إن المدرسة البصرية بدأ القياس معها يحبوا وليداً حتى بلغ في آخر مراحل تطوره .

٥- إن تسمية مخالف القياس لغات ، يُعد إدراكاً للسمات اللهجية التي تتميز بها كل قبيلة عن غيرها .

٦- إن بعض البصريين لا يكتفى بالقياس على القليل و النظير القريب ، بل قاس الأمور المتبااعدة بعضها على بعض .

٧- بعض البصريين يخالف أغلب سابقيه من البصريين في إغالة في القياس مثل الأخفش .

الهوامش .

ⁱⁱ ابن فارس، مقاييس اللغة ()

ⁱⁱⁱ ابن التهذيب (فاس)، و تاج العروس (قيس).

^{iv} انظر ابن جني، الخصائص ج ١ ص ٩٧-١٠٠ . و السيوطي، الاقتراب، ص ٤٠-٤٣ ، و شرح الأشموني ج ٣ ص ٨٦٦ ، و الصبان ج ٤ ص ٣٣٤ ، و ابن يعيش، شرح المفصل ج ٦ ص ١١-١٢ ، و الزبيدي، الواضح في علم العربية ص ٢٦٧

^v السيوطي، الاقتراب، ص ٤٤-٤٢

^{vi} ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٠٥ و ما بعدها

^{vii} انظر دا احمد مختار ، البحث اللغوي عند العرب (من قضايا اللغة) ص ٩٩-٩٨

^{viii} انظر الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، ص ٧٠

^{ix} سورة يوسف آية ٢٦، ٢٧

^x القسطي، انباء الرواية ج ٢ ص ١٠٥، ٣٧٥

^x ابن جني، الخصائص ج ١ ص ٤٢٣، ٤١٦، ٢٤٩

^{xii} ابن الأنباري، أسرار العربية ص ٣٤٥ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٣٦٤ - ٣٦٥

^{xiii} انظر سيبويه الكتاب ج ٣ ص ٣١٤

^{xiv} انظر سيبويه الكتاب ج ٢ ص ٣٩٨

^{xv} المازني، التصريف ج ١ ص ١٨٠

^{xvi} ابن جني الخصائص ج ١ ص ٣٦٠ - ٣٦١

^{xvii} ابن قتيبة، الشعر و الشعراء ج ١ ص ٣٢

^{xviii} ابن جني، الخصائص ج ١ ص ٣٦١

^{xix} سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٢١٠، ج ٣ ص ٣٥١

^{xx} السابق ج ٣ ص ٣٣٥

^{xxi} السابق ج ٣ ص ٤٧٢

^{xxii} السابق ج ٣ ص ٥٠٧، ٤١٢

^{xxiii} السابق ج ٣ ص ٤٢٣

^{xxiv} السابق ج ٣ ص ١٣٦

- xxviii سيبويه الكتاب ج 3 ص 318
 xxv السايبق ج 4 ص 8
 xxvi انظر سر الصناعة ج 1 ص 146
 xxvii الكامل ج 1 ص 22
 xxviii السايبق ج 1 ص 35
 xxix الاشباه و النظائر ج 3 ص 43 و انظر المدارس النحوية ص 132
 xxx المقضب ج 1 ص 140
 xxxi ياقوت الحموي, معجم الأدباء ج 12 ص 191
 xxxii الفراء , معاني القرآن ج 1 ص 281
 xxxiii شرح المفصل ج 6 ص 15
 xxxiv سورة المائدة آية 38
 xxxv البحر ج 3 ص 483
 xxxvi لهمج ج 2 ص 176
 xxxvii التسهيل, ص 309
 xxxviii أوضح المسالك, ج 2 ص 177
 xxxix الأشموني ج 2 ص 309 , الأشموني مع الصبان ج 2 ص 246
 xl لهمج ج 1 ص 48
 xl让他们 ج 1 ص 120
 xlii انظر معاني القرآن ج 3 ص 172
 xliii السايبق ج 2 ص 68
 xlv السايبق ج 1 ص 200 , ج 2 ص 329
 xlvi السايبق ج 1 ص 29 , 81 , 30 , 160 , 161 , ج 2 ص 68 , 69 , 135 , 105 , 69
 xlvii لهمج ج 3 ص 137 , 153 , 57 , 143
 xlviii انظر الفهرست ص 131
 xlvii شرح الرضي ج 2 ص 22
 xlviii لهمج ج 1 ص 237 , و انظر المدارس النحوية ص 190
 xlxi لهمج ج 2 ص 166 , و انظر المدارس النحوية ص 189 , و ظاهرة الشذوذ في
 الخواصي ص 312 , و البحث ص 239
 xliii الظاء الأباء ج 1 ص 44 , طبقات النحوين و اللغويين ص 144 , و معجم الأدباء ج
 5 ص 120
 xliii انشاء النحو ص 105
 xliii اندلسية الكوفة ص 151
 xliii ابو علي الفارسي ص 212 , و ابن كيسان النحوي ص 71
 xliii طبقات النحوين و اللغويين ص 135
- المراجع و المصادر**
1. القرآن الكريم
 2. ابن كيسان النحوي, د/ محمد إبراهيم البنا, دار الاعتصام, الطبعة الأولى, 1975 م.
 3. أبو علي الفارسي, د/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي, ط: نهضة مصر, الفجالة, 1958 م.
 4. أسرار العربية, أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنصاري, تحقيق محمد بهجت البيطار, ط: مجمع اللغة العربية بدمشق, 1957 م.
 5. الأشباه و النظائر, جلال الدين السيوطي, تحقيق عبد الرؤوف سعد, ط: مصر, 1975 م.
 6. الأصول, د/ تمام حسان, دار الثقافة, المغرب, الطبعة الأولى, 1981 م.
 7. الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين السيوطي, حيدر أباد, الدكن, الطبعة الثانية, 1359 هـ

8. إنباه الرواة على أنباه النحاة, جمال الدين أبو الحسن بن يوسف الققطي, تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم, مطبعة دار الكتب المصرية, القاهرة, مصر, 1952 م.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين, البصريين و الكوفيين, كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري, تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد, دار الفكر.
10. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك, ابن هشام الأنصاري, تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد, دار إحياء التراث العربي, بيروت , لبنان, الطبعة السادسة, 1980 م .
11. البحث اللغوي عند العرب, د/ أحمد مختار عمر, دار المعارف بمصر, 1971 م .
12. البحر المحيط, أثير الدين, أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان, مطباع النصر الحديثة, الرياض, السعودية العربية.
13. تاج العروس, محب الدين أبو الفيض السيد مرتضى الحسيني الزبيدي, المطبعة الخيرية بمصر, الطبعة الأولى, 1306 هـ.
14. التصريف, أبو عثمان المازني, تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين, مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر, الطبعة الأولى, 1957 م.
15. تهذيب التهذيب, شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني, مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية, حيدر آباد, الدكن, الهند, 1325 هـ.
16. الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني, تحقيق محمد علي النجار , دار الهدى للطباعة و النشر, بيروت, لبنان, الطبعة الثانية.
17. الدراسات النحوية و اللغوية و منهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري, جاسم السعدي, مطبعة النعمان, 1973 م.
18. رصف المباني في شرح حروف المعاني, أحمد بن عبد النور الملاقي, تحقيق أحمد محمد الخراط, مطبعة زيد بن ثابت, دمشق, 1975 م .

33. لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الستهيل، ابن مالك، تحقيق د/ مصطفى الصادق العربي، الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957 م، (مطبوع مع الإغراب مطبع الثورة للطباعة و النشر، (مطبوع مع نتائج التحصيل).
34. مجاز ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبدالسلا هارون، ٥٩٠ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق مصطفى السقا و آخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي المعارض بمصر، الطبعة الثانية، 1960 م.
35. المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٥٤ م.
36. مدرسة الكوفة و منهاجها في دراسة اللغة و النحو، د/ مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٨ م.
37. المذكر و المؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق رمضان العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
38. معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٥٥ م.
39. معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، مراجعة ووزارة المعارف شرح الرضى على الكافية، رضى الدين الأسترابادى، تحقيق العمومية، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازى، مطبع الشروق، بيروت، لبنان.
40. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٩ م.
41. المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عصيّمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٦٣ م.
42. نسأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، مطبعة المدنى، ١٩٦٧ م.
43. همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة و النشر، طباقات حول الشعرا، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة و النشر، مطبعة المدنى، القاهرة، مصر، ١٩٦٢ م.
44. الواضح في علم اللغة العربية، الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق د/ أمين علي السيد، دار المعارف بمصر، مطبع سجل العرب، ١٩٧٥ م.
30. الفهرست، بن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
31. القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، عبدالعال سالم مكرم، ط: دار المعارف بمصر، ١٩٦٨ م.
32. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق و شرح عبدالسلام هارون، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥ م.